

State of Kuwait



دولة الكويت

١٩ سبتمبر ٢٠١٢

المحترم

السيد / رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد ،،،

نتقدم بالاقترح بقانون المرفق بإضافة فقرة أخيرة إلى المادة (١٣) من القانون رقم (٣٠) لسنة ١٩٦٤ بإنشاء ديوان المحاسبة ، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية ، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر ، مع إعطائه صفة الاستعجال .

مع خالص التحية ،،،

مقدمو الاقتراح

محمد هايف المطيري

عضو مجلس الأمة

د . جمعان ظاهر الحريش

عضو مجلس الأمة

د . عادل جاسم الدمخي

عضو مجلس الأمة

ماجد مساعد المطيري

عضو مجلس الأمة

أسامة عيسى الشاهين

عضو مجلس الأمة

يحال إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية
ويوزع على السادة الأعضاء
مع إعطائه صفة الاستعجال

٢٠١٢/٩/١٩



State of Kuwait

دولة الكويت

اقتراح بقانون

بإضافة فقرة أخيرة إلى المادة (١٣)

من القانون رقم (٣٠) لسنة ١٩٦٤

بإنشاء ديوان المحاسبة

- بعد الاطلاع على الدستور،

- وعلى القانون رقم (٣٠) لسنة ١٩٦٤ بإنشاء ديوان المحاسبة والقوانين المعدلة له،
وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

(المادة الأولى)

تُضاف فقرة أخيرة إلى المادة (١٣) من القانون رقم (٣٠) لسنة ١٩٦٤ المشار إليه نصها
كالتالي :

" على أن يُخطر رئيس مجلس الوزراء مجلس الأمة بالقرار ومبرراته قبل مباشرة الترسية أو
التعاقد محل الخلاف بمدة لا تقل عن ثلاثين يوماً تبدأ من تاريخ وصول الإخطار إلى مجلس
الأمة في دور انعقاد قائم فعلياً ."

(المادة الثانية)

يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.

(المادة الثالثة)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون.

أمير دولة الكويت

صباح الأحمد الصباح



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

State of Kuwait

المذكرة الإيضاحية

للاقتراح بقانون

بإضافة فقرة أخيرة إلى المادة (١٣)

من القانون رقم (٣٠) لسنة ١٩٦٤

بإنشاء ديوان المحاسبة

لما كان الهدف من إنشاء ديوان المحاسبة هو تحقيق رقابة فعالة على الأموال العامة كما جاء في المادة (٢) من القانون رقم (٣٠) لسنة ١٩٦٤، وحيث أن من اختصاصات ديوان المحاسبة إخضاع المناقصات الخاصة بالتوريدات والأشغال العامة إذ بلغت قيمة المناقصة الواحدة مائة ألف دينار فأكثر كما جاء بالمادة (١٣) من القانون ذاته، وهي المادة التي تمنع الجهة صاحبة المناقصة من التعاقد مع المتعهد أو المقاول الذي رثي إرساء العطاء عليه إلا بعد الحصول على الترخيص بذلك من السلطة المختصة بالديوان، ولما كانت ذات المادة تسمح للجهة المختصة في حال اعتراض رئيس ديوان المحاسبة على المناقصة وإصرار الوزير عليها أن يرفع الوزير وجهتي النظر إلى مجلس الوزراء الذي يبيت في الموضوع بعد الاستماع لرأي رئيس الديوان، فإنه وتعزيزاً للشفافية في الإجراءات فإننا نتقدم بهذا الاقتراح بقانون بإضافة فقرة أخيرة إلى المادة (١٣) نصها كالاتي :

" شريطة أن يُخطر رئيس مجلس الوزراء مجلس الأمة بالقرار ومبرراته قبل مباشرة الترسية أو التعاقد محل الخلاف بمدة لا تقل عن ثلاثين يوماً تبدأ من تاريخ وصول الإخطار إلى مجلس الأمة في دور انعقاد قائم فعلياً " ، والغاية من الإضافة وضع مجلس الأمة كجهة رقابية في الصورة، عند إحالة الخلاف بين الجهة صاحبة المناقصة وديوان المحاسبة إلى مجلس الوزراء، بحيث يخطر رئيس مجلس الوزراء مجلس الأمة بقراره حول الخلاف قبل ثلاثين يوماً من العمل به.

